محادثات بين كيري ولافروف لتخفيف حدة التوتر .. و«الحلف» يحاول تدارك الموقف

تجاذبات غربية - روسية لحل الأزمة الأوكرانية .. و«الأوروبي» يلوح بعصا العقوبات

سيرجي لافروف وجون كيري

مواطنون اركرانيون يلوحون بعلم بلادهم وعلم الاتحاد الأوروبي

عواصم - «وكالات»: اجرت الولايات المتحدة وروسيا محادثات امس لتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب بشان أوكرانيا بينما يعزز الغرب جهوده لإقناع موسكو بسحب قواتها وإعادتها إلى قاعدة في شبه جزيرة القرم وتفادي خطر نشوب حرب.

والتقى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف وجها لوجه للمرة الأولى منذ تصاعد الأزمة بعد مؤتمر في باريس حضرته الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي.

ويجري حلف شمال الأطلسي وروسيا محادثات موازية في بروكسل وسط مخاوف من أن تثير مواجهة بين الجنود الروس والأوكرانيين في القرم أعمال عنف أو أن تتدخل موسكو أيضا في شرق أوكرانيا الناطق بالروسية.

من جانبه أعلن الاتحاد الأوروبي امس انه سيعرض مبلغ 11 مليار يورو «نحو 15 مليار دولار» كحزمة مساعدات للاقتصاد الأوكراني الذي يعاني من ضغوط هائلة نظرا لما تشهده البلاد من حالة عدم استقرار.

وقال خوسية باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية زهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الاوروبي، إن حزمة المساعدات هذه ستساعد أوكرانيا على المدى القصير والمتوسط.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبي في بروكسل اليوم الخميس قد يقرر فرض عقوبات على روسيا اذا لم «يتوقف التصعيد» بحلول ذلك الوقت.

لكن وكالة الإعلام الروسية قالت امس إن المشرعين الروس يعملون على صياغة مشروع قانون يسمح بمصادرة ممتلكات وأصول وحسابات مصرفية لشركات أوروبية أو أمريكية اذا فرضت عقوبات على روسيا.

وقال فابيوس لقناة بي.إف.إم. التلفزيونية إن الإجراءات الأوروبية قد تشمل فرض قيود على التأشيرات وأصول الأفراد ومناقشات حالية للعلاقات الاقتصادية مع روسيا.

وأضاف «فلنبدأ مسار الحوار لكن في نفس الوقت هناك قمة للاتحاد الأوروبي اليوم وقد يجري التصويت على فرض عقوبات خلالها إذا لم يحدث وقف للتصعيد. أتوقع وآمل أن تقول لنا روسيا إن هناك إمكانية للحوار مع مجموعة اتصال» في اشارة إلى مقترحات لتشكيل «مجموعة اتصال» من قوى فاعلة في الأزمة الأوكرانية.

ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن أندريه كليشاس رئيس لجنة التشريعات الدستورية في مجلس الاتحاد الروسي وهو المجلس الاعلى في البرلمان قوله إن مشروع القانون «سيتيح للرئيس والحكومة فرصا للدفاع عن سيادتنا في مواجهة التهديدات».

وأضاف أن محامين يدرسون ما إذا كانت مصادرة أصول وممتلكات وحسابات الشركات الأجنبية ستتوافق مع الدستور الروسي لكنه قال إن مثل هذه الخطوات «ستكون متمشية مع المعايير الأوروبية بشكل واضح».

ونقلت وكالة انترفاكس للأنباء عن مصدر عسكري قوله ان القوات الروسية سيطرت على وحدتي دفاعي صاروخي أوكرانيتين في القرم يوم الأربعاء.

ولم تستطع وزارة الدفاع الأوكرانية تاكيد التقرير على الفور. ودافع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الثلاثاء عن تحركات بلاده في منطقة القرم وقال إنه لن يستخدم القوة في أوكرانيا إلا كملاذ أخير.

وخفف ذلك مخاوف الأسواق من نشوب حرب في الجمهورية السوفيتية السابقة لكن القوات الروسية لا تزال تسيطر على المنطقة ولم يشر بوتين إلى سحب الجنود المتمركزين في القرم كجزء من الأسطول الروسي في البحر الأسود.

وقال الرئيس الأوكراني الأسبق فيكتور يوشينكو لإذاعة أوروبا 1 الفرنسية «ما يريده «بوتين» قبل كل شيء إمبراطورية جديدة مثل الاتحاد السوفيتي لكنها تسمى روسيا.»

وفي واشنطن اعترف الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن روسيا لديها مصالح مشروعة في أوكرانيا لكنه قال إن ذلك لا يعطي بوتين الحق في التدخل العسكري.

وقال أوباما «يبدو أن الرئيس بوتين لديه مجموعة مختلفة من المستشارين يصوغون مجموعة مختلفة من التفسيرات... لكنني لا أعتقد أن ذلك يخدع أي أحد.»

وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية إن أوباما تحدث مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل يوم الثلاثاء وناقشا قرارا محتملا بشأن الأزمة. وتربط الزعيمة الألمانية التي تتحدث الروسية علاقات جيدة مع بوتين الذي يتحدث الألمانية وبرلين أكبر شريك اقتصادي لروسيا.

وقال المسؤول إن أوباما ناقش مع بوتين في مكالمة هاتفية يوم السبت ما سماه مسؤولون «مخرجا من الأزمة» لتسحب روسيا قواتها في شبه جزيرة القرم إلى قواعدها وتسمح بنشر مراقبين دوليين لضمان حماية حقوق الأوكرانيين من أصل روسي.

وأضاف المسؤول أن الرئيس الأمريكي سيغيب عن قمة مجموعة الثماني المقرر انعقادها في منتجع سوتشي الروسي في يونيو ما لم يحدث تغيير في الموقف الروسي إزاء أزمة أوكرانيا.

وقال بوتين في أول مؤتمر صحفي يعقده منذ بدء الأزمة يوم الثلاثاء إن بلاده تحتفظ بحق استخدام كل الخيارات لحماية مواطنين روس يعيشون في «رعب» في أوكرانيا لكن ليس هناك ما يدعو الآن لاستخدام القوة.

الهند تحدد موعد «البرلمانية»

نيودلهي - «كونا»: اعلنت الهند امس موعد الانتخابات البرلمانية التي ستجرى من السابع من شهر ابريل المقبل وحتى الـ12 من شهر مايو المقبل والتي سيدلي خلالها 814 مليون ناخب بأصواتهم لتشكيل الحكومة الجديدة واختيار رئيس الوزراء.

وقالت لجنة الانتخابات في الهند ان «عدد الناخبين في الانتخابات المقبلة سيفوق عدد الناخبين في الانتخابات السابقة التي عقدت في عام 2009 بـ100 مليون شخص».

واضافت انه «ستم انشاء 930 الف مركز اقتراع مقارنة بـ830 الف مركز اقتراع في عام 2009».

ولفتت اللجنة الى ان عملية عد الاصوات في الدوائر الانتخابية البرلمانية الـ543 ستتم في الـ16 من شهر مايو المقبل فقط.

واوضحت ان آلات التصويت الالكترونية المستخدمة خلال عملية التصويت لن تضم اي زر خيار من شأنه أن يسمح للناخبين برفض جميع المرشحين.

إندونيسيا: انفجار مخزن للذخيرة في جاكرتا

جاكرتا - «وكالات»: قتل ضابط بالبحرية واصيب العشرات في انفجار بمخزن للذخيرة تابع للقوات البحرية في العاصمة الإندونيسية امس.

وقال المتحدث باسم الجيش اسكندر سيتومبول للصحفيين «كان هناك 87 ضحية. لقي أحدهم حتفه... وهناك آخر في وحدة الرعاية المركزة.»

وكان نحو 150 ضابطا بالبحرية متمركزين على مقربة حين وقع انفجار المخزن ظهرا. وقال المتحدث إنه يشتبه في أن تماسا كهربائيا هو الذي سبب الانفجار. واضاف «نريد أن نؤكد أنه لم يكن هناك عمل تخريبي وأنه كان حادثا.»

باكستان: لغم يقتل ستة جنود في «خيبر بختونخوا»

اسلام اباد - «كونا»: قتل ستة جنود باكستانيين على الاقل في انفجار لغم ارضي استهدف مركبتهم في اقليم «خيبر بختونخوا» شمالي باكستاني امس وقالت مصادر امنية باكستانية في تصريحات صحافية ان المركبة كانت متجهة الى احدى مناطق الإقليم عندما انفجر اللغم الارضي مؤديا الى مصرع ستة جنود على الاقل واصابة ثمانية اخرين.

واضافت ان قوات الامن قامت بتطويق المنطقة والبدء بعمليات للتحقيق في الهجوم الذي يأتي بعد بضعة ايام من اعلان جماعة «البان باكستان» وقف اطلاق النار لمدة شهر للمضي في محادثات السلام مع الحكومة.

تتمات

سمو الأمير تلقى

بين البلدين والشعبين الشقيقين ومتمنيا لسموه موفور الصحة ودوام العافية.

وكان سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قد غادر المستشفى مساء أمس الأول الثلاثاء بعد اجراء عملية جراحية بسيطة وناجحة، ووجه سموه الشكر إلى كل أبناء الشعب الكويتي وإلى قادة وزعماء الدول الشقيقة والصديقة على ما أبدوه من مشاعر طيبة ودعوات صادقة لسموه بتمام الشفاء والعافية.

شرخ في جدار

التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواءً عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي.

وأكدت الدول الثلاث في البيان حرصها على مصالح كافة شعوب دول المجلس، بما في ذلك الشعب القطري الشقيق الذي تعده جزءاً لا يتجزأ من بقية دول شعوب دول المجلس، وتأمل في أن تسارع دولة قطر إلى اتخاذ الخطوات الفورية للاستجابة لما سبق الاتفاق عليه، ولحماية مسيرة دول المجلس من أي تصدع، والذي تعقد عليه شعوبها آمالاً كبيرة.

وبدأ البيان بالقول: «تود كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين أن توضح أنه بناء على ما تمليه مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة من ضرورة التكاتف والتعاون وعدم الفرقة امتثالاً لقوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» وقوله سبحانه «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم».

وأضاف البيان: «والتزاماً منها بالمبادئ التي قام عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي نص على إدراك الدول الأعضاء بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، وما يهدف إليه المجلس من تحقيق التنسيق والتعاون والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات».

وأشار إلى أنه «من منطلق الرغبة الصادقة لدى قادتها بضرورة بذل كافة الجهود لتوثيق عرى الروابط بين دول المجلس، ووفقا لما تتطلع إليه شعوبها من ضرورة المحافظة على ما تحقق ولله الحمد من إنجازات ومكتسبات، وفي مقدمتها المحافظة على أمن واستقرار دول المجلس، والذي نصت الاتفاقية الأمنية الموقعة بين دول المجلس على أنه مسؤولية جماعية يقع عبئها على هذه الدول، فقد بذلت دولهم جهودا كبيرة للتواصل مع دولة قطر على كافة المستويات، بهدف الاتفاق على مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة لدول المجلس، تقوم على الأسس الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون، وفي الاتفاقيات الموقعة بينها، بما في ذلك الاتفاقية الأمنية، والالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي».

وأشار إلى أنه «مع أن تلك الجهود قد أسفرت عن موافقة دولة قطر على ذلك من خلال توقيع سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير قطر، على الاتفاق المبرم على إثر الاجتماع الذي عقد في الرياض بتاريخ 23 نوفمبر 2013م بحضور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، والذي وقعه وأيده جميع قادة دول المجلس، فإن الدول الثلاث كانت تأمل في أن يتم وضع الاتفاق - المنوه عنه - موضع التنفيذ من قبل دولة قطر حال التوقيع عليه».

وأوضح «أنه وفي ضوء مرور أكثر من ثلاثة أشهر على توقيع ذلك الاتفاق دون اتخاذ دولة قطر الإجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ، وبناء على نهج الصراحة والشفافية التامة التي دأب قادة الدول الثلاث على الأخذ بها في جميع القضايا المتعلقة بالمصالح الوطنية العليا لدولهم، واستشعارا منهم لجسامة ما تمر به المنطقة من تحديات كبيرة ومتغيرات تتعلق بقضايا مصيرية لها مساس مباشر بأمن واستقرار دول المجلس، فإن المسؤولية الملقاة على عاتقهم أوجبت تكليفهم لوزراء خارجية دولهم لإيضاح خطورة الأمر لدولة قطر، وأهمية الوقوف صفا واحدا تجاه كل ما يهدف إلى زعزعة الثوابت والمساس بأمن دولهم واستقرارها، وذلك في الاجتماع الذي تم عقده في دولة الكويت بتاريخ 17 فبراير 2014م بحضور الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، والشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، ووزراء خارجية دول المجلس».

وقال البيان إنه «تم خلال الاجتماع الاتفاق على أن يقوم وزراء خارجية دول المجلس بوضع آلية لمراقبة تنفيذ اتفاق الرياض، وقد تلا ذلك اجتماع وزراء خارجية دول المجلس في الرياض يوم 4 مارس 2014م، والذي تم خلاله بذل محاولات كبيرة لإقناع دولة قطر بأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع اتفاق الرياض موضع التنفيذ، والموافقة على آلية لمراقبة التنفيذ، إلا أن كافة تلك الجهود لم يسفر عنها مع شديد الأسف موافقة دولة قطر على الالتزام بتلك الإجراءات».

ومن جانبه، أكد مراسل قناة «العربية» في الرياض إنه من غير المستبعد أن تكون هناك خطوات أخرى بعد سحب السفراء، مشيرا إلى أن اجتماع أمس الأول الثلاثاء بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، استغرق 7 ساعات، رغم أنه كان من المقرر أن يستمر لساعتين فقط، حيث علمت «العربية» أنه كان هناك حرص من دول المجلس على التزام قطر بكامل سياسات مجلس التعاون الخليجي، وكانت قطر تتفق مع كافة الدول داخل الجلسة، لكنها مارست سياسات مخالفة لا تتفق ومبادئ المجلس.

وأشار إلى أن سمو الشيخ صباح الأحمد التقى سمو الشيخ تميم قبل ثلاثة أسابيع، في مطار الكويت، وتم البحث في هذا الملف والالتزام بالبنود.

وأوضح أن هذه الأزمة ظهرت بشكل خجول على وسائل الإعلام منذ 6 أشهر، حينما ترأس سمو الشيخ صباح الأحمد، بصفة الكويت رئيس الدورة الحالية، اجتماعا مع خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز وسمو الشيخ تميم لمناقشة التزام قطر بمبادئ مجلس التعاون، لكن قطر لم تلتزم أيضا آنذاك.

من جانبه، قال مراسل قناة «العربية» بالمنامة، إنه قد ترددت في الآونة الأخيرة تسريبات صحافية حول اتخاذ خطوة تصعيدية من جانب الدول الثلاث تجاه قطر، وذلك بعد أن ثبت لكثير من الأجهزة الحكومية في الدول الثلاث أن هناك نشاطات تصنف بأنها نشاطات معادية للدول الثلاث موجودة على الأراضي القطرية.

كما أشار المراسل إلى وجود منظمات ووسائل إعلام تنتهج منحى تصعيدياً ضد الدول الثلاث.

وقال إن هناك الكثير من المنظمات الدولية ذات النهج المعادي للبحرين موجودة الآن في الدوحة، مثل منظمة «أكاديمية التغيير» التي تعنى بالتدريب حول إثارة «الفوضى الخلاقة» وهي موجودة في الدوحة، ويترأسها الدكتور هشام مرسي، زوج بنت الشيخ القرضاوي، وهو في حد ذاته نوع من أنواع التدخل في الشأن البحريني.

وبحسب مصادر مراسل «العربية» بالمنامة، فقد تحدثت السلطات البحرينية مع السلطات القطرية حول تلك المنظمات، إلا أن السلطات القطرية لم تتخذ أي إجراء إزاء ذلك.

وأضاف المراسل بأن موقف الدول الثلاث لما يحدث في مصر مختلف تماماً عما تنتهجه قطر في هذا الشأن.. وهذا أحد الأسباب المهمة التي أدت للوصول إلى تلك الخطوة التصعيدية، وهي سحب السفراء من الدوحة.

كما أن هناك بعض وسائل الإعلام التي تصنفها السلطات المصرية على أنها وسائل إعلام معادية لمصر موجودة على الأراضي القطرية.. فموقف الدول الثلاث واضح في مساندة الحكومة المصرية الحالية والتشديد على حق الشعب المصري في اختيار من يرأسه، بينما الرأي القطري مخالف لذلك، بحسب المراسل، الذي أشار إلى الجهود الكويتية الكبيرة التي بُذلت لرأب الصدع بين القاهرة والدوحة والتي باءت بالفشل.

على صعيد موقف قطر من قرار الدول الخليجية الثلاث بسحب سفرائها، فقد أصدر مجلس الوزراء القطري بياناً عبر فيه عن «أسف دولة قطر واستغرابها للبيان الذي صدر من قبل الدول الشقيقة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين بسحب سفرائها من الدوحة».

وأوضح البيان وفقا لوكالة الأنباء القطرية: «انه لاعلاقة للخطوة التي أقدم عليها الأشقاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها واستقرارها، بل باختلاف في المواقف حول قضايا واقعه خارج دول مجلس التعاون».

واعرب مجلس الوزراء القطري في البيان عن اسفه واستغرابه لقرار الدول الثلاث، مؤكدة انها لن ترد بالمثل، مشددا على التزام الدوحة بكل الاتفاقات المبرمة في اطار مجلس التعاون.

القمة العربية

وحساسية الوضع، رافضة الخوض في تفاصيل تتعلق بهذا الموضوع، لكنها أكدت في الوقت نفسه أن القمة العربية ستعقد في موعدها وستشارك فيها قطر، وشددت المصادر على أن الجهود التي تبذلها الكويت بقيادة سمو أمير البلاد، لتقريب وجهات النظر بين الدول العربية، والخليجية خصوصا لن تتوقف، وستظل متواصلة حتى انعقاد القمة التي ربما تشهد تتويجا لهذه الجهود، وعودة المياه لمجاريها بين الأشقاء.

واعرب الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين عقب انتهاء جلسة مجلسة الامة امس عن امله في ان «يتمكن سمو الامير كعادته من تقريب وجهات النظر، وان يوفق سموه في احتواء هذا الموضوع في اقرب فرصة ممكنة».

وقال ان «مجلس الامة يتابع بقلق بالغ وانزعاج تداعيات هذا القرار الذي جاء لتباين وجهات النظر، حيال ما تواجهه مسيرة مجلس التعاون الخليجي من تطورات».

واضاف «لم نكن نتمنى ان نسمع كخليجيين هذا الامر، وأتمنى الا يؤثر هذا القرار على القمة العربية التي ستعقد في الكويت يومي 25 و26 شهر مارس الحالي».

واعرب عن امله ان تكون القمة العربية المقبلة فرصة لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع، وان تكلل جهود سمو امير البلاد بالنجاح بهذا الخصوص.

وقال ان «مجلس الامة الكويتي يتمنى ان يكون هذا الموضوع عابرا، ويتطلع الى ان يواصل سمو امير البلاد كعادته، وبحكمته المعهودة وببعد نظره وما يتمتع به من احترام ومكانة لدى كافة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، جهوده المعهودة في تقريب وجهات النظر بين الاشقاء ورأب اي صدع الذي نتمنى ان يكون وقتيا او عابرا».

الفيصل: «الاتحاد الخليجي»

أمس في الرياض، والذي امتد زهاء 9 ساعات متواصلة، وشهد الاجتماع في ساعاته الأخيرة مغادرة وزيري خارجية قطر والبحرين، ثم عودتهما لاحقا كل منهما على حدة، ووصف الإعلاميون اجتماع المجلس الوزاري لوزراء الخارجية في دول مجلس التعاون في دورته 130، الذي عقد أمس في الرياض، بأنه الأطول في تاريخ الاجتماعات الوزارية الخليجية، عطفا على بعض الملفات الهامة، وأن ثمة بعض المسائل كانت تحتاج إلى هذا الوقت الطويل من البحث والنقاش.

هيئة الاتصالات

قانون التعليم الإلزامي لمزيد من الدراسة على أن يبقى على جدول الأعمال، فيما رفض المجلس من حيث المبدأ مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم وعليه يسقط من جدول أعمال المجلس، كما رفض المجلس من حيث المبدأ تعديل أحكام القانون رقم «40» لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته وعليه يسقط من جدول أعمال المجلس.

ووافق المجلس في بداية الجلسة على اقتراح الرئيس مرزوق الغانم اليوم بأحالة مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي ومشروع قانون بشأن معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

وكان الرئيس الغانم اعلن عن الاقتراح بأحالة تقريري لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن مشروعي القانون الى التشريعية البرلمانية «لوجود شبهة دستورية».

مسؤول بحريني

واضاف في تصريحات خاصة لـ«الوطن البحرينية «ما سحب السفراء من قطر الا خطوة أولى تؤكد على عدم ارتياح الاعضاء وخاصة المملكة العربية السعودية والبحرين والامارات من السياسات التي تتخذها قطر وهناك العديد من الاجراءات التصعيدية العقابية الجديدة التي يمكن ان تتخذها مستقبلا في حالة استمرارها في هذا النهج القطري المعادي لإرادة دول المجلس، والتي قد تصل إلى القطيعة الكاملة من قبل هذه الدول».

باحث إستراتيجي

المطالبات الخليجية عرض الحائط، واضاف في تصريح لـ «صدى البلد» أعتقد أن هذا القرار سيترتب عليه تفكك مجلس التعاون الخليجي وسيكون هناك تحالف جديد بمسمى نموذج «4+2» وهو تحالف جديد سيضم مصر والسعودية والإمارات والكويت والبحرين والأردن، حيث تحمل دول الخليج رقم 4 ومصر والأردن تحملان رقم 2، وسيكون هناك تعاون مشترك في المجال العسكري وتبادل المصالح في عدد من المجالات الأخرى.

وأشار طارق فهمي أن هذا المقترح رهن الدراسة حاليا وسيتم الاتفاق عليه قريبا، مشيرا الى أن المناورات العسكرية المصرية الإماراتية حاليا هي بداية لهذا الاتفاق وتأكيد لقطر بأن مصر مازالت في الصورة مع دول الخليج التي تتخذ هذه القرارات المهمة، وكان سفراء المملكة العربية السعودية ودولتي الإمارات والبحرين بالدوحة، أعلنوا أن حكومات بلادهم طالبتهم بالعودة ومغادرة الدوحة احتجاجا على تدخل قطر في شؤونهم الداخلية وتهديد الأمن القومي العربي.

واضاف البيان أن الدول الثلاث اضطرت بالبدء في اتخاذ مواقف مناسبة لحماية امنها واستقرارها وأن الدول الثلاث تؤكد على حرصها لمصالح شعوب دول التعاون الخليجي بما في ذلك الشعب القطري.

جبهة «الضمير»:

وقال إن «الدول الثلاث تحاول الضغط على قطر لإنجاح الانقلاب تعويضا عن خطوة ترشح السيسي التي تسرّع بفشله»، على حد تعبيره.

وأضاف عبدالهادي المقيم بالدوحة في تصريح إلى وكالة «آكي» الايطالية، إن «الدعم الخليجي لمصر لن يستمر طويلا ويجب إنجاح الانقلاب». وأضاف «حتى بعدما تم سحب السفراء، فقطر مستمرة في دورها وتثبت أن الكبر ليس بمساحة الدولة بل بمواقفها التي ينحني لها العالم».. ورأى أن «تلك الخطوة لن تجبر قطر على تغيير سياستها، فالخطوة كانت متوقعة على ما أعتقد وعلى الرغم من ذلك فقد استمروا، أما عن غلق قناة الجزيرة في مصر فأعتقد «أنه لن يحدث ولا أحد يتدخل في شؤون الدول الأخرى، وبدلا من غلقها فالدول التي تملك إعلامًا يجب أن تقويه بالمصداقية».

وكان بيان للدول الثلاث: السعودية والإمارات والبحرين اتهم قطر بعدم تطبيق اتفاق الرياض الذي كان ينص على وقف دعم «الإعلام المعادي» والتوقف عن مساندة ما وصفته الدول الخليجية بـ«التدخل في الشؤون الداخلية»، وكل من يهدد «أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد» عن طريق العمل الأمني أو السياسي.

تراجع البورصة

وسهم الإسلامية القابضة بارتفاع بنسبة 4.22 في المئة. فالمتعاملون أقبلوا على البيع من دون انتظام، بعدما أوردت التحليلات السياسية احتمال تصاعد الأزمة في الأيام القليلة المقبلة، ما دفع المؤشر العام إلى التخلي عن معظم مكاسبه الصباحية والترنح إلى أدنى مستوياته منذ شهر تقريبا»، وكان مؤشر سوق الأسهم السعودية قفز لأعلى مستوياته خلال الجلسة الصباحية أمس، متجاوزًا 9200 نقطة، قبل أن يهبط 1.2 في المئة عقب صدور بيان سحب السفراء. لكنه عاد وقلص خسائره ليصعد 0.10 في المئة إلى 9156 نقطة. ويجمع المراقبون على أن القرار المفاجئ أربك السوق، من دون أن يكون قرارًا مخيفا، لأن العلاقات التجارية والاقتصادية مستمرة بين هذه الدول الثلاثة وقطر، ولم يصل الأمر إلى حد القطيعة النهائية، أما التداعيات التي يخشاها المراقبون فهي على المدى الطويل على السوق القطرية تحديداً، بحسب القرارات التالية التي ستتخذها دول الخليج تجاه قطر، وأثرها في دخول الخليجيين للاستثمار في قطر، وقد تراجعت أسواق خليجية أخرى بنسب أقل، فانخفض مؤشر الكويت 0.7 في المئة، ومؤشر دبي 0.5 في المئة.

الزلفي: سحب

للاخوان المسلمين في مصر والامارات والكويت ،مبينا أنها تعمل أيضا بطريقة مستفزة ضد استقرار الوضع باليمن عكس المصالحة الخليجية.

وتابع الزلفي أن قطر إذا استمرت على هذه الحال ستحكم على نفسها بالعزلة لانها لاتعمل على دعم الاستقرار الذي تنشده دول مجلس التعاون،مبينا أن حكومة اردوغان ايضا ستغير من وجهة نظرها تجاه الدوحة اذا ما استمرت بممارسة نفس السياسات.

وخلص إلى القول أرجو أن يراجع حكماء قطر موقفهم ليصححوه.